

كفاءة النظام تعزز الثقة

المهندس سلمان بن عبدالمك آل الشيخ *

ساهمت الحاسبات الإلكترونية في تسهيل أمور الحياة المعاصرة بشكل يلمسه كل منا في حياته اليومية وفي تعاملاته مع الأجهزة المختلفة، وبالطبع فإن هناك آثاراً عديدة لانتشار استخدام الحاسب، ومن أهمها الحجية الشرعية المتعلقة بذلك، وهذا الأمر سمة عامة تصاحب ظهور أي تقنية جديدة، وكما حدث عند ظهور تقنية الميكروفيلم لأول مرة، ولئن استقر الأمر بالنسبة لتقنية الميكروفيلم أخيراً فإنه من المأمول أن يتم هذا الأمر بالنسبة للحاسبات الآلية، وبصفة عامة فإنه إذا أمكن تزوير المستندات الورقية، فليس هناك ما يمنع من تزوير المستندات الحاسوبية أو الميكروفيلمية، والمهم هو كيف يمكن منع هذا التزوير وكذلك اكتشاف وإثبات هذا التزوير في حالة وقوعه، وهذا ممكن بواسطة الخبراء المختصين في كل مجال منها ومع اعتبار كل حال بذاتها.

العميقة لهذه الإجراءات الفنية ولكن حسبنا أن نبين أن إجراءات الأمن المختلفة والمتبعة في النظم التي حوسبتها الوزارة عالية جداً ويصعب اختراقها كما أنها متعددة المستويات. ونود أن نشير إلى أن حجية المستندات الحاسوبية لا تمس فقط الأعمال ذات العلاقة بوزارة العدل، بل تتعداها إلى غيرها من المجالات، وذلك مثل إجراءات المراجعة المحاسبية للشركات وغيرها والتي أصبحت تعتمد بشدة على الحاسبات الآلية في أداء أعمالها، وهناك دراسات عديدة في هذا المجال بالذات. إن من أهداف الحوسبة السرعة في أداء الأعمال مع الدقة وسهولة البحث عن المعلومات المختلفة ويتوقف أمن البيانات المحوسبة في المقام الأول على الإجراءات المتبعة، كما أنها تتأثر كذلك بالتقنية المستخدمة، ولذا فإن درجة

مما تقدم وجدنا أنه من المناسب الحديث عن بعض المسائل المهمة المتعلقة بالحاسب الآلي والتي يمكن إجمالها كما يلي:

- ١ - حجية المستندات الحاسوبية.
 - ٢ - التعاقد بين طرفين بالحاسب الآلي.
 - ٣ - حجية التوقيع الإلكتروني.
 - ٤ - مصداقية البيانات الحاسوبية.
- وهناك مجموعة من الإجراءات الفنية التي تم اقتراحها وذلك لضمان عدم تعرض المستندات الحاسوبية المخترنة للتغيير المقصود أو غير المقصود.
- وليس من المناسب الدخول في التفاصيل الفنية

* مدير عام مركز الحاسب الآلي بالوزارة

التوقيع الإلكتروني وذلك على مستوى محدود مثل إرسال خطابات دورية لعملاء الشركة أو التهاني في مناسبات الأعياد وما إلى ذلك، أما الواقع العملي فعلاً لاستخدام التوقيع الإلكتروني فلم يشهد حتى في الدول المتقدمة استخداماً على نطاق واسع، بل مازال التوقيع اليدوي هو الأصل والمعتمد. غير أنه من التقدم التقني في مجال الحاسبات فإنه من المتوقع أن ينتشر استخدام التوقيع الإلكتروني خاصة إذا ما تم وضع مواصفات قياسية لذلك. وبصفة عامة فإنه يتوفر حالياً تقنية عالية للتشفير مما يجعل من الصعوبة قيام أحد الأشخاص بانتحال التوقيع الإلكتروني لشخص آخر. وبالرغم من كافة الضمانات التي توفرها تقنية المعلومات، وذلك لضمان عدم التدخل في الرسائل المرسلة عبر شبكات الحاسبات، فإن مسألة التوقيع بالذات من الأمور التي تستدعي الحيلة الزائدة عند التعامل معها.

رابعاً: مصداقية البيانات الحاسوبية:

كما سبق وأن أوضحنا فإن البيانات التي أصلها محفوظ في سجلات الوزارة المحسوبة لها نفس المصداقية التي لغيرها من البيانات بشرط اتباع الإجراءات الأمنية اللازمة، أما فيما يختص بغيرها فإن الأمر في ذلك يرجع - كما سبق القول - إلى القاضي القائم بالفصل في الدعوى، والذي له الحق في الاستعانة بالخبراء في مجال الحاسب للاستئناس برأيهم ولا يمكن إصدار قاعدة عامة تحدد متى تقبل المستندات الحاسوبية ومتى تُرفض؟ حيث إن تقنية الحاسبات تتغير من يوم إلى يوم وتتنوع بشكل كبير مما يحول دون إصدار تشريع عام جامع مانع لذلك ولا مناص من اعتبار كل حالة على حده وحسب ظروفها.

وفي الختام .. نود أن نوضح أنه لا يمكن وضع أنظمة محددة تغطي كافة الأمور المتعلقة بالمستندات الحاسوبية، وإنما يكفي وضع الأطر والمبادئ التي تحكم هذا الأمر فقط، ويترك التطبيق الفعلي لكل حالة على حده في حالة نشوب المنازعات، وذلك لسرعة تطور تقنية الحواسيب وتنوعها الكبير جداً. وهذا وبالله التوفيق.

الموثوقية في أي مستند حاسوبي لا معنى لها إلا بالنظر إلى الإجراءات المتبعة في الحوسبة، وكيف أمكن استخراج هذا المستند؟ ومتى؟ وغير ذلك من الإجراءات.

وفيما يختص بالوزارة فإن المستندات الحاسوبية التي تم استخراجها بواسطة الأنظمة المحوسبة في الوزارة ذات موثوقية عالية، حيث إنها ليست سوى صورة من البيانات المخزنة في حواسيب الوزارة والتي تعد بمثابة الأصل بالنسبة لهذه المستندات، وعلى هذا فإن الوكالة التي يتم استخراجها عن طريق النظام المحوسب في كتابة عدل الرياض الثانية «على سبيل المثال» لها نفس الموثوقية التي لمثيلتها المستخرجة بالطرق اليدوية العادية في غيرها من كتابات العدل. وهذا ينطبق على كافة الأعمال الأخرى التي تقوم الوزارة بحوسبتها حالياً، وذلك بشرط اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية هذه البيانات كما هو مبين في تفاصيل الدراسات الخاصة بهذه النظم الحاسوبية. أما فيما يتعلق بالمستندات الحاسوبية الأخرى والتي تقدم أمام الجهات القضائية في أي منازعات فإن بدها لا يمكن إصدار رأي عام بقبولها أو رفضها على الإطلاق، وإنما يرجع الأمر في مدى الوثوق في صحة هذه المستندات إلى القاضي القائم بالفصل في الأمر، والذي له الحق في الاستعانة بأهل الخبرة في مجال الحوسبة لمساعدته للوصول إلى الحق بإذن الله، وعموماً فليس هناك ما يمنع في الأنظمة الحالية من تقديم مستندات حاسوبية عند النظر في أي دعوى قضائية.

ثانياً: التعاقد بين طرفين عبر الحاسب الآلي:

هذه الصورة من صور انشاء العقود تعتبر صورة مستحدثة، ولكن الواقع العملي بالنسبة لإنشاء العقود يجعل من الحاسب الآلي أداة مساعدة فقط لإنشاء العقود وليس الأداة الأساسية باستثناء عمليات البيع والشراء البسيطة، والتي يمكن أن تتم عبر الحاسب بدون تكوين عقد فعلي.

ثالثاً: حجية التوقيع الإلكتروني:

تقوم بعض الشركات - خارج المملكة - باستخدام